وكيل أمين بغداد للشؤون البلدية :

ميزانيتنا تسد ٤٠٪ فقط من احتياجات مشاريعنا

نورا خالد

الخدمات البلدية المقدمة من قبل الدوائر المعنية لاترتقي الى المستوى المطلوب كما ان المواطن دائم الشكوى من ترديها وضعف متابعتها غير ان تلك الجهات لازالت تحمل المواطن العبء الاكبر في عدم وصول الخدمات الى المستوى المطلوب لاسباب عديدة منها الظرف الامني الصعب في بعض مناطق العاصمة اضافة الى اهمال المواطن وعدم تجاوبه مع الخدمات المقدمة له وهناك اتهامات متبادلة بين الطرفين والتي تلقي بظلالها على المستوى العام للخدمات.

لذلك كان لا بد لنا من زيارة المسؤولين في الامانة لبيان مستوى الخدمات المقدمة من قبلهم وكان لنا هذا اللقاء مع وكيل امين بغداد للشؤون البلدية نعيم عبعوب الكعبي وسالناه عن عمل الامانة في ظل هذه الظروف

فأجاب:-

كما يعرف الجميع طبيعة الظروف التي تحول دون قيام الامانة بعملها بشكل كامل ولكن على الرغم من ذلك فأمانة بغداد تقوم بجهد كبير لتقديم الخدمات للموطن فلها ثلاثة عشر بلدية تقدم الخدمات من اعمال النظافةوصيانة الطرق والارصفة وتنظيف المجاري وترميمها اما في الجانب الزراعي فتقوم البلديات بزراعة المسطحات وتسييجها وزراعة الشتلات في الجزرات الوسطية ومتابعتها.

وتأتي امانة بغداد في المرتبة الثالثة بعد الجيش والشرطة من حيث عدد الشهداء وسجلت اكثر من ١٢٠٠ شهيد من مهندسين وموظفين وعمال نظافة وهذا يزيدنا اصراراً على مواصلة عملنا في خدمة المواطن والوطن وهذه رسالة للارهاب بانهم لايستطيعون توقيف عمل امانة بغداد ونحن حتى في المناطق الساخنة لانتوقف عن العمل حيث نعمل على تكثيف الجهود وزيادة العزم على تنظيف المناطق السكنية وتقديم الخدمات للمواطن في تلك المناطق.

اما عن الاهتمام الملحوظ بالحدائق في الوقت الذي هناك نفايات تتراكم في اكثر من حي اجاب قائلا:

حقيقة عمل النظافة من اختصاص الدائرة البلدية وانه يومي وبصورة مستمرة الا ان كثرة النفايات وتراكمها لا يقع فقط على عاتق الامانة بل على المواطن ايضا وان المواطن البغدادي ليس لديه ثقافة النظافة ففي كل دول العالم تقدم الخدمات مرة في كل اسبوع او مرة في اليوم وان عدم استجابة المواطن يعوق هذه العملية حيث لايهتم المواطن في اوقات رمي النفايات او اماكن رميها اما بالنسبة للحدائق فلدينا خططاً لزراعة اكبر المساحات بالاشجار والثيل وركزنا على هذا الموضوع كي لايرمي المواطن النفايات في المناطق المزروعة وقد يكون هذا نابعا من شعوره بالمسؤولية وهي حالة متلازمة فكلما زادت المساحات المزروعة قل رمي النفايات من قبل المواطن.

وعن طبيعة عمل الامانة في المناطق الساخنة تحدث قائلا:

لدينا اكثر من (٥) مناطق ساخنة في بغداد لاتسطيع امانة بغداد العمل بها بصورة مستمرة خوفا على كوادرها وان الخطة التي تعمل بها البلديات في تلك المناطق هي الكر والفر اذ يتم النزول للشارع بصورة سريعة والقيام بالخدمات من فتح للانسدادات واعمال التنظيف وزرع بعض

الأمانة قدمت ١٢٠٠ شهيد

الشتلات وعندما يتم التعرض لهم يتم سحب الموظفين ولدينا شهداء وتضحيات في تلك المناطق وان نسبة التضحيات ٩٠٪ من كوادر الامانة في تلك المناطق. اما عن حركة الاليات فهي محدودة جدا في هذه المناطق وغالبا ما تتعرض كابسات النفايات للسلب ولا يتم تسييرها خوفا من نهبها واستعمالها في التفخيخ.

وعن الميزانية المخصصة لامانة بغداد تحدث قائلا:

هناك تحسن في ميزانية الامانة في عام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ عما كانت عليه في الاعوام السابقة وان هناك تركة ثقيلة من النظام السابق حيث لم يتم انجاز اي مشروع خدمي منذ عام ١٩٨٠ كما ان ميزانية الامانة ليست بالكبيرة والكثيرة بل هي اقل من ميزانية اي وزارة حيث كانت ميزانية الامانة من مجلس محافظة بغداد (٤٥٥)مليار دينار عراقي لعام ٢٠٠٧ وان اكثر من ٨٥٪ من هاذا المبلغ صرف في مشاريع عملاقة مثل مجاري الخنساء وبغداد والقدس ومعامل الفرز وهناك ميزانية استثمارية (٢٢٠)مليار دينار عراقي وهي لاعمال مشاريع الماء والمجاري ودائرة التصاميم والبيئة وميزانية تشغيلية (٤٠٠)مليار رواتب للموظفين وللدوائر البلدية والدوائر الاخرى وتخصيص صيانات ومشاريع صغيرة وان هذه الميزانية تمثل ٤٠٪من احتياجات امانة بغداد واننا طلبنا اكثر من هذه الميزانية لتلبية مشاريع اكثر لامانة بغداد.

وعن اعمال الحفر التي تقوم بها الامانة والتي تبقى مع تعديل بسيط فتصبح مكانا لتجمع النفايات والمياه الاسنة يقول :هذه الاعمال تعتمد على التنسيق بين دوائر امانة بغداد فيجب على دائرة المجاري ان لاتعمل بدون التنسيق مع دائرة المشاريع فعند انتهاء عمل دائرة المجاري ياتي دور دائرة المشاريع في تبليط وتسوية الشوارع وفي كثير من الاحيان يكون هناك نقص في مادة الاسفلت يعوق عمل تلك الجهات. اما الشركات التي تقوم بهذه الاعمال هي شركات عراقية لتعذر قدوم الشركات الاجنبية بسبب الاوضاع الامنية في البلد ومن الطبيعي هناك تفاوت في الاعمال التي تقوم بها تلك الشركات حسب خبرتها وقدرتها على تقديم تلك الخدمات وهذه مسالة طبيعية ولكن هناك انحرافات مقبولة وانحرافات غير مقبولة في العمل بسبب سوء التنفيذ وعدم انجازه بصورة صحيحة ويتم رفض العمل غير المقبول من قبل لجان مختصة في امانة بغداد واعادته من جديد

وعن توفير الحماية لكوادر الامانة تحدث قائلا : ان مسالة حماية الكوادر صعبة جدا ولا يمكن توفيرها للكادر بالكامل لانهم ينتشرون بصورة كبيرة ولكننا طلبنا من الجهات الامنية ووفق خطة امن بغداد وبالتنسيق مع الدوائر البلدية بان يتم غلق الشوارع المراد العمل بها وادخال الكوادر اليها لرفع النفايات وتصليح التخسفات والتكسرات وان هناك تعاون جيد بين امانة بغداد وخطة امن بغداد حيث تعتبر امانة بغداد هي الجهة الخدمية المساندة لخطة امن بغداد.

وعن تلوث الماء واسبابه قال:

هناك تلوث في المياه يحدث عن طريق التجاوزات على الشبكة وكسر انابيب الماء الصالح للشرب من قبل بعض المواطنين او بسبب انقطاع التيار الكهربائي وعدم قدرة المولدات على تشغيل المشاريع مما يؤدي الى حدوث ترسبات في الخزانات بالاضافة الى قدم شبكات المجاري وقربها من الشبكات الناقلة لماء الشرب واستخدام المواطن للمضخات يؤدي الى اختلاط المياه الجوفية مع ماء الشرب وخصوصا في المناطق البعيدة واطراف بغداد ولمعالجة هذه الحالة توجد لدينا خطط لانشاء مشاريع جديدة لانتاج كميات كبيرة من الماء الصالح للشرب تكفي لاكبر عدد من المواطنين وتجديد شبكات الماء وشبكات المجاري لنقل الماء بصورة طبيعية وبدون حدوث تلوث كما ان هناك تنسيق بين امانة بغداد ودائرة صحة بغداد لفحص المياه وتم اخذ عينات الى خارج العراق وفحصها وكانت النتائج ان الماء صالح للشرب ١٠٠٪.

أرصفة شوارع الموصل

أعمال قليلة .. بسطات كثيرة!

الموصل \المدى

الموصل المدينة الهادئة والنظيفة تحولت خلال السنوات القليلة الماضية الى مدينة تغزوها (البسطات) وعربات البيع على اختلاف انواعها، المدينة لم تعرف فيما مضى هذا العدد الهائل من البسطات والعربات التي غزت أرصفتها وشوارعها بمثل ما نشاهده اليوم من عدم التنظيم وزيادة اعداد العربات الثابتة والمتحركة التي تزداد يوما بعد اخر نتيجة للبطالة وعدم وجود فرص عمل اضافة الى ظواهر اخرى بدأت تجتاح المدينة واخرها بيع المشتقات النفطية في الشوارع وعلى الارصفة من قبل تجار السوق السوداء.

الظروف الاقتصادية

وسيم طالب في جامعة الموصل يقول: لقد ملأت البسطات ارصفة منطقة الجامعة بحيث ان المواطن اصبح يتضايق في سيره على الرصيف وفي كل يوم نكتشف بسطة جديدة لشاب ربما اضطر لهذا العمل نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع الاسعار الذي اثر على الكثير من العوائل لاسيما مع ارتفاع اسعار المشتقات النفطية التي اصبحت (سياحية) هذه الايام ولا ننسى الايجارات العالية للمحلات في هذه المنطقة التي يعجز الكثيرون عن دفعها ويضيف: انظر بنفسك ما يبيعون هنا على الرصيف، حتى الاحذية والملابس والحلويات اضافة الى البسطات الجديدة التي استحدثت مع انتشار الموبايل فهم يبيعون ويشترون من دون رقابة او محاسبة.

ارتفاع الايجارات

بينما قال جميل الذي لديه بسطة في باب الطوب: اضطررت الى العمل في هذه البسطة لانني اولا لم استطع ان احصل على تعيين في دوائر الدولة وثانيا لا استطيع الحصول على محل في هذه المنطقة التجارية بسبب ارتفاع بدلات الايجار من جهة وسيطرة البعض من التجار منذ سنوات طويلة على المحلات الواقعة على الشارع العام وهي ذات الموقع الممتاز تجاريا والتي تعود لمديرية الاوقاف وايجاراتها قليلة ورمزية مقارنة بالمحلات التابعة للبلدية والتي وصل بدل الايجار السنوي لها الى اكثر من ثلاثة ملايين دينار سنويا

استغلال الرصيف

يقول احد المارة في سوق السراي: لقد غزت البسطات الثابتة والمتنقلة السوق، فالداخل الى السوق لا يستطيع السير بسهولة بسبب استغلال اصحاب تلك البسطات للرصيف الذي هو حق المواطن وكذلك استغلالهم لبعض الشوارع المؤدية الى السوق مع عدم وجود اية رقابة او محاسبة من قبل الدوائر ذات العلاقة.

اين المسؤولين؟

فيما قال مواطن اخر: أي شخص عندما ينوي الذهاب اليوم الى مركز المدينة لا يستطيع ان يعبر الطريق بسهولة والملاحظ ان اصحاب البسطات قد سيطروا على جميع الشوارع بوسط المدينة بحيث انهم منعوا حتى مرور السيارات.

موانع حديدية؟

وفي شارع النجفي الذي يعد واحدا من اقدم الشوارع بالمدينة قال المواطن احمد سامي: ان الداخل الى الشارع لا بد وان يلاحظ الموانع الحديدية التي يضعها اصحاب محلات بيع القرطاسية امام محلاتهم والتي يبيعون عليها (النايلون) فهم فضلا عن سيطرتهم على الرصيف يريدون كذلك السيطرة على هذا الشارع الصغير الذي هو حق المواطن وعند عبورك لهذه الموانع تصادف موانع اخرى لاصحاب محلات بيع الحلويات الذين سيطروا على الرصيف ونصف الشارع ولم يبق للمواطن سوى فسحة صغيرة للسير فيها.

شارع وشارع

في هذا الشارع حدث ولا حرج حيث يمكنك ان ترى سلسلة طويلة من البسطات على الرصيف الذي لا يتجاوز عرضه اكثر من مترين مما يضطر المواطن الى النزول الى الشارع مما يعرقل حركة سير المركبات

في شارع الدواسة قال المواطن علي: ان البسطات اصبحت جزءا لا يتجزأ من الرصيف فاينما ذهبت في هذا الشارع تجد بسطات على مدى النظر فهناك بسطات لبيع الاحذية والملابس والسكاير والعطور والصور وغيرها وكل هذه تعيق مرور المواطن على الرصيف وتضطره النزول الى الشارع لتجنب الازدحام.

وفي منطقة دورة الحمام قرب النبي يونس يقول خورشيد: لقد كثرت البسطات خلال السنوات الاخيرة نتيجة لكثرة اعداد العاطلين ولعدم وجود محلات فارغة بالمنطقة لهذا استسهل اغلب الناس العمل بهذه الكيفية اضافة الى ان صاحب البسطة لا يحتاج الى رأسمال كبير فهو يتعامل مع أي تاجر في المنطقة من اجل الحصول على بضاعة للتصريف.

ماذا تقول البلدية ؟

يقول (ازهر ابراهيم) مسؤول التجاوزات في بلدية الموصل: ان السبب الرئيسي وراء انتشار البسطات والتي نعتبرها تجاوزا على حقوق المواطن والرصيف هي البطالة التي تنخر في جسد المجتمع، واضاف ان مفارز البلدية تقوم برفع التجاوزات على الارصفة والشوارع عن طريق كتاب رسمي ولكننا لا نملك اية سلطة تجاه المتجاوزين موضحا: ان عدد التجاوزات في منطقة باب الطوب وحدها يبلغ ٩٥٠ ونحن بحاجة الى دعم الاجهزة التنفيذية في رفع تلك التجاوزات خصوصا في ظل الظروف الحالية.

منذ سبع سنوات

ماسر تكدس مواد البناء في مخازن شركة الانشاءات

عدنان سمير

تظل المنافسه في كل المحاور قائمه لتحقيق الافضل خدمة للصالح العام وبما يؤدي الى نتائج اوسع. غير ان الدوله تظل الراعي لابنائها والمساعد لتجاوز المعضلات التي يواجهها الناس خاصة اذا ماكانت ضمن الحاجات الاساسيه لهم والتي لاتتحقق الا بدعم الدوله خصوصا من ذوي الدخل المحدود. الذين يعاني معظمهم من عدم تحقيق هذه الحاجات حيث يعد السكن من أولها. والتي كانت ولم تزل تشكل هاجسا يؤرق المواطنين في العراق. حيث ذكرت الجهات المختصه أنهم بحاجه الى اكثر من ثلاثة ملايين وحده سكنيه.

ومحافظة المثنى أسوة بالمحافظات الاخرى يعاني ابناءها من هذة المشكلة التي استفحلت كثيرا خلال السنوات الاخيرة جراء ارتفاع الاسعار للمواد الانشائية وخصوصا حديد التسليح الى اكثر من سبعة اضعاف مما كان علية سابقاً.

وبالرغم من توفر الحديد الاوكراني والروسي ذو النوعية الجيدة في الشركة العامة للمواد الانشائية ولكن المواطن والمقاول الذي يعتزم الشروع بالبناء لايودالشراء من الشركة وظلت المواد متكدسة في المخازن بكميات كبيرة.

المدى استطلعت اراء عدد من المواطنين والمقاولين لمعرفة اسباب العزوف حيث قال المواطن صباح محمد ان السبب يعود الى الروتين الاداري بتسديد المبلغ في المصرف ومن ثم الذهاب الى الشركة ومن ثم الانتقال من موظف الى اخر ويمضي اليوم والمواطن لم يستلم البضاعة.بالاضافة الى ان الشركة ليس لديها امتياز من حيث السعر عن الاسعار السائدة في الاسواق

فيما اكد المواطن علي جبر ان الشركة يجب ان تكون راعية وساندة للمواطن الذي يروم البناء.

لان بناء بيت في العراق يعد قضية صعبة ومزعجة خاصة لذوي الدخل المحدود.ومثلما يقول المثل الشائع (تدعوا على عدوك بالبناء)لانه مؤذي وكل الذين شرعوا في البناء تراهم يصابون بامراض الضغط والسكر جراء الاشكالات التي يواجهها المواطن والاسعار المرتفعة.

والواجب يقضي ان تساعد الدولة المواطنيين لدعمها اسعار المواد الداخلة في البناء.لان تتعامل وكأنها تاجر تفكر في الربح فالمعلومات تشير الى ان سعر الطن الواحد ٣٠٠دولار ولكن وزارة التجارة تبيعة على المواطن حوالي ٧٠٠دولار.

وتساءل هل الدولة ضد المواطن ام انها معه لتجاوز ازمة في السكن؟

واضاف ان وزارة الاسكان والتعمير لاتنفذ مجمعات سكنية كي تخفف ازمة السكن واذا ما شرعت فأنها تواجة المشاكل حول الارض مثلما حدث في السماوة في بناء مجمع سكني قبل سنتين ولكن المشروع مازال يراوح في مكانه.

فيما قال المقاول حسين صنكر ان الاسعار لايوجد فيها فرق بين الشركة واصحاب المحال بالاضافة الى ان الشركة تفرض المواد الاخرى كالفرفوري والخشب وحديد الزاوية وغيرها من المواد وفي وجبة واحدة.

فضلا عن التعقيدت الادارية مثلا تقديم طلب الى الموظف واذا كان غير موجود فعليك الانتظار ومن ثم بدء مرحلة الذهاب الى المصرف لاصدار الصك.

واضاف ان معظم الفرفوري ذو نوعية قديمة والمواطن غير ملزم بأستلامه لان السوق فيه اشكال مختلفة وجذابة واحيانا بسعر اقل

فيما شكا مواطن اخر من عدم قبول الوكالة العامة الصادرة من المحكمة، حيث قال انه ذهب الى الشركة وقدم الوكالة عن اخته التي سافرت الى الخارج ولكن الشركة طلبت حضورها وتاجل الموضوع لان اخته مقيمه في امريكا؟

فيما يرى المقارل عفات ثجيل ان القطاع الخاص لديه تسهيلات افضل من الشركة العامة للمواد الانشائية في عملية دفع المبالغ.فنحن سنباشر خلال الايام القادمة بمشروع عمارة متعددة الطوابق لوقوف السيارات وبحاجة الى الف طن من الحديد فهل توافق الشركة بمقدمة عن المبلغ تبلغ ٥٪وارسال كتاب من البلدية صاحبة المشروع يؤيد وجود المشروع وتحجز أي مبلغ تريدة مقابل تقديم التسهيلات للمشروع في عملية التجهيز؟ لان المقاول ليس لديه الوقت لمتابعة هذا الموظف او ذاك.

واضاف كما ان الاسعار مقاربة لما موجود في الاسواق واحيانا اقل.فضلا عن تعاون التاجر معنا. فنحن نتصل به هاتفيا ليرسل لنا ما نحتاجه من الحديد.

واشار الى انه يود التعاون مع الشركة ولكن في ذات الوقت نامل ان تسعى الوزارة الى تخفيض الاسعار وتقليل الروتين كي تظل معينا للجميع واكد السيد مدير فرع الشركة في المثنى حسين عبد المجيد ان الدائرة لاتفرض المواد على المواطن او المقاول ولدينا كتاب رسمي بعدم فرض المواد وامكانية تجزئها.

أي اذا اراد المواطن طناً واحداً فهو بامكانه ان ياخذ الطن فقط ولا نفرض المواد الاخرى عليه.

واضاف ان جميع المواد التي تتعامل بها الشركة داخله في الفحص المختبري ومستوردة من المناشي العالمية.والموجودة حاليا في الاسواق معاد ومصنع في ايران والكويت السعودية.وكل المختصين يحذرون من هذا الحديد ولكن المواطن يخدع بلونه الازرق.كما انه اذا ماتم قياس شيش الحديد فانك سترى انه اقل من ١٠ملم او١٢ملم.بالاضافة الى ان التاجر يبيع بالعدد والشركة تبيع بالوزن.بواسطة ميزان الكتروني والنوعية الموجودة لدينا اوكراني وروسي

- هل وجهت الدوائر بضرورة قيام المقاولين المتعاقدين معهم عند تنفيذالمشاريع بشراء المواد من الشركة؟

-ذهبت الى المحافظة ومجلس المحافظة والتخطيط والمتابعة والتربية ومشروع الاسكان والمحافظ ومعاونه ومسوؤل لجنة الاعمار في المجلس وعممنا كتاباً الى مختلف الدوائر ولكن ليس هناك تعاون.

واضاف ان لدى الشركة مواد مكدسة منذ عام ٢٠٠٠ ولمختلف المواد الانشائية الداخلة في عملية البناء.

وحول الاجراءات الروتينية التي يتعاملون بها قال تم تقليص الروتين حيث يتم الاتصال بالهاتف والانترنيت لمتابعة المعاملات التي نرسلها الى بغداد وهذة المتابعة بالنسبة للمشاريع الكبيرة. اما المواطنين فان معاملاتهم تنجز في ذات الوقت الذي ياتي فيه.

وحول مقترحاته لزيادة عملية البيع قال.

ان العمل سابقا يجري بتجهيز المقاول بالدين وبضمان الدائرة أي البيع بالنسيئة وهذة الطريقة الان توقفت كما ان الاسعار عالية ونرى ضرورة تخفيضها فضلا عن الزام المقاولين من قبل الدوائر بشراء حديد التسليح من الشركة لضمانه خاصة وان الشركة العامة لتجارة المواد الانشائيه وافقت على الغاء السقف الزمني المحدد للتجهيز واعتبار المدة مفتوحة لتسهيل المهمة بتجهيز دوائر الدولة والمواطنين